مواقف في الماضي تصلح للحاضر

أ. عصام العطار

وصل إلى إدارة تحرير الرائد « رسالة صغيرة » تحمل عنوان (أجوبة وتصريحات للأستاذ عصام العطار) والرسالة تنطوي على رؤى ومواقف توضح نظرة الأستاذ الجليل عصام العطار إلى عدد من القضايا التي ما تزال أمتنا في أمس الحاجة إلى فقهها وممارستها حكاماً ومحكومين .

لذلك رأينا نشرها مساهمة في نصيحة المسلمين ، وبياناً للرأي الحصيف في التعامل مع واقع الأمة في أقطارها كافة ، آملين أن يضع القراء كلام الأستاذ الكبير في إطاره التاريخي .

قال ناشرو الرسالة في مقدمتها :

« هذه أجوبة على أسئلة ، وتصريحات أدلى بها الأستاذ عصام العطار خلال الفترة التي أعقبت تأليف حكومة الدكتور

بشير العظمة بعد حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢م . وهي تبين رأي الأستاذ العطار في الحكومة الحاضرة ، وفي المخاطر التي ينطوي عليها الوضع الراهن ، كما تبين رأيه في الوضع السليم وطريق الوصول إليه ، وفي عدد من الأشياء المهمة الأخرى ...

وقد رأينا أن ننشرها مجتمعاً بعضُها إلى بعض ؛ لتكون عوناً للمواطنين المخلصين على تعرف الحقائق ، وتفهم الأمور ، واستجلاء الطريق ، والقيام بالواجب على الوجه الأمثل » .

● **الإثنين : ١٣ ربيع الأول ١٣٨٢هـ - ١٣ آب/أغسطس ١٩٦٢م**

قال الأستاذ عصام العطار في تصريح أدلى به اليوم :

إن الحياة الدستورية هي أفضل الحلول لمشكلاتنا التي نواجهها الآن ، وهي التي تنظم وصول الشعب إلى أهدافه ، وتيسر له أن يسلك الطريق الذي يؤمن به ، ويختار لحكمه الأشخاص الذين يتمتعون بثقته ، كما أنها تفسح المجال لتغيير الأوضاع وتطويرها بالطرق السلمية ، وتمكّن كل مواطن من بيان رأيه والعمل على سيادة ما يعتقد أنه الخير ، وتجنب البلاد سبل العنف والصراع الدموي والفتن التي لا تقود البلاد إلا إلى

الخراب ، ولا تخدم إلا الاستعمار وإسرائيل .

وقال أيضاً : إننا جميعاً ننشد الاستقرار ، ولكن يجب أن نفهم أن هذا الاستقرار لن يتوفر لنا إلا إذا قامت حياتنا على أسس راسخة وقواعد سليمة معترف بها ومتفق عليها . أما ما يشيد على النزوات والارتجال أو التحكم فلا بد أن ينهار .

وقال الأستاذ العطار :

إن مشكلاتنا الداخلية والخارجية أكبر من أن يستقل بحلها تنظيم أو أفراد ، بل لا بد من التلاقي والتعاون للخروج بالبلاد من المأزق الصعب الذي تتقلب فيه ، والوصول بها إلى الأهداف العتيدة التي تنشدها ، ولن يكون تلاقٍ ولا تعاون إلا بالإخلاص والتجرد ، وبالرجوع إلى الأسس السليمة والقواعد الصالحة . أما المحالفات الجانبية ، والاتفاقات القائمة على تبادل المنافع واقتسام الغنائم والاستئثار بالسلطة ، فلن تجمع صفاً ولن تحقق نفعاً ...

وقال : لقد دعونا السيد رئيس الجمهورية إلى أن يلتقي بعدد ممن يمثلون البلاد لتبادل الرأي معهم ، والتفاهم على طريقة الوصول إلى الوضع السليم .. وكررنا هذه الدعوة لعدد من المسؤولين .. ونحن نرى أن الإسراع في ذلك ضروري لتعاون

الجهود ، ودفع الفرقة والصدام ، وتحقيق الخير .

وقال الأستاذ العطار : إننا سنعارض كل وضع يقوم على التحكم أو الارتجال والهوى .. وسنمد أيدينا إلى كل من يؤثر مصلحة البلاد العليا ويسير معنا على نهج واضح ، وسنناضل دائماً لنصل بالبلاد إلى ما تصبو إليه من الحرية والكرامة والعدالة والوحدة .

● **الخميس : ٢٧ ذي الحجة ١٣٨١هـ - و٣١ أيار/مايو ١٩٦٢م**

أدلى الأستاذ عصام العطار هذا اليوم بتصريح قال فيه :

إن حرية الشعب في هذه المرحلة الدقيقة تساوي وجوده ومستقبله . وإن على المسؤولين أن يمكنوا الشعب عن طريق إطلاق الحريات من إعلان ما يراه وتحقيق ما يريد .. ومن حماية بلاده وتدعيم أهدافه والوقوف في وجه الاتجاهات المنحرفة والمخاطر المحدقة .

وقال : إن عزل الشعب عن المشاركة الجدية في قضاياه وعن خوض معركة مصيره لا يخدم إلا أعداء البلاد في الداخل والخارج .

وقال : إننا نطالب بحرية الصحافة ، وبإطلاقها فوراً من قيود الرقابة ليتاح للمواطنين عن طريقها أن يقولوا ما يمليه

الواجب ، وأن يبينوا عن آرائهم أكمل بيان .

واستطرد الأستاذ العطار يقول :

يجب ألا تشغلنا قضايانا الداخلية - مهما جلَّت - عن المخاطر الخارجية ، وعن القيام بواجبنا كاملاً في إحباط المؤامرات الاستعمارية ، **وبخاصة المؤامرة القائمة الآن لتصفية قضية فلسطين** .

ويجب أن يعلم تماماً أننا ، رغم كل خلافاتنا ، صفٌ واحد في وجه كل استغلال أجنبي أو تآمر استعماري ، ويدٌ واحدة في الذود عن أمتنا وفي تحقيق ما نعتقد أنه الخير .

وختم الأستاذ العطار تصريحه بقوله :

إننا ندعو إلى إقامة وضع سليم في البلاد ؛ لأن الوضع السليم هو الذي يأخذ الطريق على مؤامرات الاستعمار وعلى المستغلين ، وهو وحده الذي يمكن أن يجمع الشمل ، ويوحد الجهد ، ويحقق الأهداف ، ويزيد من إمكانات النصر في معركتنا الداخلية والخارجية على السواء .

● **الأربعاء : ٣ المحرم ١٣٨٢هـ - ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٢م**

⊙ ⊙ ⊙

سألت وكالة أنباء الشرق العربي أ. عصام العطار عن

رأيه فيما تم في الاجتماع الذي عقد في منزل السيد خالد العظم وعن البيان الذي صدر فقال

إنه لم يتيسر لي أن أحضر هذا الاجتماع وأن أعرف كل ما دار فيه ، ولكنني أرحب بكل لقاء يضم العاملين ويساعد على استجلاء وجهات نظرهم ، وعلى تفاهمهم على ما يحقق الخير للبلاد .

وسئل الأستاذ العطار عن تكتل يقال بأنه قام بينه وبين بعض أقطاب السياسة فقال :

إنني أمد يدي في حدود المبادىء التي أؤمن بها ، ومصلحة البلاد التي أحرص عليها للتعاون المخلص مع الجميع .. ولكن ليس هنالك تكتل خاص ..

وقال : إنني أكرر دعوتي إلى أن تلتقي العناصر التي تمثل البلاد والقوى الشعبية الخيرة لتبادل الرأي ، واستجلاء وجه المصلحة ، والتعاون للوصول إلى الوضع السليم .

وقال : إن هذا الأمر إذا صحبه الإخلاص والتجرد والوعي والصبر ، خليقٌ بأن يصل بالبلاد إلى شاطىء السلام ، ويجنبها الصدام والبلبلة ، ويقطع الطريق على الاستعمار ومطامعه ومؤامراته .

⊙ ⊙ ⊙

سئل الأستاذ عصام العطار عما تم بشأن المؤتمر الوطني فقال :

إن المؤتمر ما يزال فكرة لم تأخذ شكلها الواضح المعالم ، ولم يتم الاتفاق عليها بعد ، وإن علينا في هذه المرحلة أن نهتم مع السرعة بسلامة المنطلق ، وأن نقيم كل عمل على قواعد سليمة ، وأن نخضعه لمقاييس صحيحة حتى يؤدي إلى الغرض المقصود ، ولا يتعرض للبوار ، ويزيد في الإشكال بدل أن يحل الإشكال .

وسئل الأستاذ عصام العطار عما إذا كان الثلاثة الكبار قد انتهوا إلى قرار ما ؟ فقال :

إن البلاد أكثر من ثلاثة أشخاص ، وهناك غيرنا ممن ينبغي أن يتبادل معه الرأي ، ويكون معه التعاون .. ونحن لم نزد على المذاكرة فيما بيننا ، وليس لنا وحدنا أن نتخذ أي قرار ، ولسنا نمثل بمفردنا البلاد ..

واستطرد الأستاذ العطار يقول :

إن المشكلات التي نواجهها أكبر من ينفرد بحلها رجال

السياسة وحدهم ، بل لا بد أن تتعاون فيها كل القوى الخيرة في البلاد على أساس من الإخلاص والوعي والتجرد .. فالعمال والفلاحون ، وأرباب العمل والموظفون ، ورجال الصحافة وأرباب الرأي ، وسائر المواطنين مطالبون بحمل مسؤولياتهم ، والمساهمة بوعي وتصميم في إنقاذ بلادهم والسير بها في طريق استقرارها وتحقيق أهدافها ..

وسئل الأستاذ العطار عما تم في شأن عودة المجلس ؟ فقال :

إن هذه المسألة تبحث الآن في ضوء مصلحة البلاد العليا ، فمصلحة البلاد في وحدتها واستقرارها وتقدمها المكين في طريق أهدافها هي المقياس الأول عند الجميع .

وختم الأستاذ العطار كلامه بقوله :

إننا مهما نختلف في الاجتهادات سنحاول جهدنا أن نلتقي في صعيد المصلحة العليا ، وأن نتعاون على إنقاذ بلادنا ، وحل مشكلاتنا ، والنهوض بأعبائنا الكبرى من جديد .

● **الأربعاء : ١٠ المحرم ١٣٨٢هـ - ١٣ حزيران/يونيو ١٩٦٢م**

وجه بعض الصحفيين أول أمس إلى الأستاذ عصام العطار عدداً من الأسئلة ، أجاب عليها في وقتها ، وهذه هي الأسئلة مع الأجوبة :

س : لقد عرض عليك الاشتراك في الحكومة الحاضرة عند تأليفها أول مرة ، فلماذا رفضت ذلك ووقفت منها موقف المعارضة ؟

ج : لأن القضية عندي ليست قضية وزارة أو منصب ، ولكنها قضية وضع سليم ينقذ البلاد ويحميها من المخاطر ، ويوفر لها الأمن والاستقرار والخير .. ولقد بلّغت السيد رئيس الجمهورية قبل صدور المراسيم : إن الحكومة بالشكل الذي أُلفت عليه لا يمكن أن تحقق اطمئناناً ولا استقراراً ، ولا يمكن أن تقود البلاد إلى ما ترجوه .. وإنه بين أمرين : أن تؤلف حكومةٌ حيادية سليمة الاتجاه موثوقة العناصر يطمئن إليها الجميع ، أو حكومةٌ جامعة يتعاون في نطاقها الجميع حتى تتم عودة البلاد إلى أوضاعها الطبيعية وحياتها الدستورية .. أما أن تأتي الحكومة ممثلة لتنظيم خاص واتجاه معين ، وتجعل لنفسها من الحقوق ما لا يكون مثله لحكومة دستورية ولا مجلس نيابي ، وتحكّم نفسها في كل شيء ، فهذا ما لا نرضاه ولا

يرضاه الشعب . إننا لا نقبل أبداً أن يُسخَّر الحكمُ لمصلحة اتجاه معين أو تنظيم خاص ، ولا يشعرنا ذلك بالطمأنينة على حياتنا ومستقبلنا وقضايانا الكبرى .. ولذلك استأنفنا كفاحنا لإنقاذ البلاد وإقامة وضع سليم .

س : يصفك بعض المسؤولين بالسلبية ويقولون بأنك قد أبيت التفاهم والتعاون مرة بعد مرة فلماذا ؟

ج : إنني لم أكن قط سلبياً ، وكنت أسعى دائماً إلى التفاهم .. ولكن على ما يحقق مصلحة البلاد .. ولقد قلت مراراً : إنني أشعر بالأسى والألم الشديد لاضطراري إلى أن أقف من الحكومة هذا الموقف العنيف ، وفيها ناس أحبهم وأقدرهم كأفراد ، وتربطني ببعضهم روابط عزيزة عليّ ، وإنني كنت أتمنى أن يكون الوفاق والوئام بدل الخلاف والصدام في مرحلة نحن أحوج فيها إلى التلاقي على الخطوط المشتركة وتوحيد الصف والجهد . أما إذا كانوا يسمون الدعوة إلى المشاركة في الحكم رغبة في التفاهم والتعاون ، فأود أن أكرر للمرة المائة : إن المسألة عندنا ليست مسألة اقتسام للمناصب ، ولكنها مسألة مباديء نؤمن بها ومصالح عليا للبلاد نحرص عليها .. والتفاهم يجب أن يكون على الأهداف والمخططات وعلى العناصر التي

تحمل التبعات . هذا هو التفاهم ، وليس يهمنا بعد ذلك أن ندخل في الحكم أو لا ندخل ، لأن المهم عندنا إنما هو مصلحة البلاد واستقامة الأمور ، ولقد كنت أبين للمسؤولين بإلحاح أن البلاد ليست لهم ولنا وحدنا ، وأن هنالك آخرين غيرنا ، ويجب ألا نستأثر في هذه المرحلة الخطيرة دونهم ، وأن يلتقي الجميع ليبحثوا الأوضاع بحثاً جذرياً من الأساس ، ويتعاونوا للوصول إلى الوضع السليم . وهذا ما لم يرده الحاكمون مع الأسف الشديد .

س : ألا تعتقد أن معارضتك الحالية تؤثر على استقرار البلاد ؟

ج : إنني أشد الناس حرصاً على استقرار البلاد ، ولكن هذا الاستقرار لا يمكن أن يكون بتسلط تنظيم أو اتجاه ، وتحكُّم أفراد قلائل في أكثرية الشعب الكبرى . ولقد رأينا بأعيننا أن وجود الحكومة بشكلها الحالي هو الذي باعد من الاستقرار المنشود ، وجعلها إشكالاً جديداً بدل أن تحل الإشكال القديم .

أما سبيل الاستقرار لمن يريده بصدق ، فهو أن تقوم حياتنا كما سبق أن قلت : على أسس راسخة معترف بها ومتفق عليها ، وهذا هو ما نسعى إليه ونعارض الحكومة من أجله .

س : تؤكد الحكومة تصميمها على الاستمرار في الحكم فما رأيك ؟

ج : الحكومة بهذا مخطئة جداً ، ويجب ألا تحملها العوامل النفسية أو أية دوافع أخرى على تجاوز مصلحة الأمة وتعريضها للمخاطر وسوقها في طريق لا يوصل إلى خير ..

ونحن عندما نرى لهذه الحكومة أن تستقيل بعد أن تهيأ الأسباب لقيام وضع أفضل ، لا نود من وراء ذلك النيل من أحد ، ولكن مصلحة البلاد عندنا أغلى من كل مجاملة ، وأولى بالرعاية من كل مصلحة .

إن هذه الحكومة لم تأت بإرادة الشعب ، ولا تستطيع بطبيعة تكوينها أن تحكم لمصلحة الشعب كل الشعب ، ولا أن تظفر بتأييده ، ولا أن تجابه المشكلات العسيرة في الداخل والخارج .. وإن تشبث الحكومة بالبقاء سيزيد في البلبلة والفرقة ، ويفسح المجال للدسّ والوقيعة والتخريب ، ويعوق استقرار الأمة وانطلاقها إلى أهدافها ، ويضعف من قدرتها على مواجهة مؤامرات الاستعمار ، وعلى استكمال أسباب القوة والمنعة في وجه كل عدو .

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تؤْثر هذه الحكومة مصلحة

البلاد العليا على كل شيء ؟ ولماذا لا تساعد على التقاء العناصر التي تمثل البلاد ؛ للاتفاق على الوضع السليم ، والتعاون للوصول إليه ولو بالتنحي عن مقاعد الحكم .

إننا في الحقيقة نريد الوئام ولا نريد الخصام ، ونريد التعاون ولا نريد الصدام ، ونبسط أيدينا بإخلاص للتعاون المثمر في حدود المنطق السليم ومصلحة البلاد العليا .

أما إذا أصرت الحكومة على رأيها فإننا نؤكد لها أنها لا تستطيع أن تتحدى إرادة الشعب ، ولا تقدر على الوقوف بينه وبين مصلحته ، ولا يمكن أن تمنعه من الوصول إلى التحكم في مصيره ، واختيار الوضع الذي يطمئنه على حياته وأهدافه ومستقبله .

س : ما هي الوسائل التي ستعتمدها في معارضتك للحكومة وعملك للوصول إلى ما تدعوه بالوضع السليم ؟

ج : أنا لا أؤمن إلا بالوسائل المشروعة وحدها ، ومعارضتنا ستكون أبداً في حدود مصلحة البلاد العليا ؛ لأنها لم تكن في الأصل إلا من أجل هذه المصلحة ..

وأحب أن أقول هنا : إننا رغم معارضتنا وعملنا ليقوم في البلاد وضع سليم غير هذا الوضع ، سنكون عوناً على كل ما

فيه خير البلاد ، كما سنكون السد بوجه كل فساد .. لأننا في هذه المواقف كلها لا نصدر عن صداقة أو عداوة ولا عن رغبة أو رهبة .. لا نصدر إلا عن عقيدتنا وعما أوجبه الله علينا من رعاية لحق بلادنا وأمتنا .

س : يقال : إن تكتلاً خاصاً قد قام بينك وبين السيدين خالد العظم وأكرم الحوراني فما حقيقة الأمر ؟

ج : إن شيئاً من ذلك لم يكن ولم يفكر فيه أحد .

● الخميس : ١٨ المحرم ١٣٨٢هـ - ٢١ حزيران/يونيو ١٩٦٢

⊙ ⊙ ⊙

عقب الأستاذ عصام العطار على إعادة تأليف الحكومة بالشكل الذي تمّ ، فقال :

لقد كانت إعادة تأليف الحكومة مناسبة صالحة لجمع الشمل والتفاهم على الأهداف والأشخاص ؛ ولكن يبدو أن المسؤولين لا ينشدون التفاهم ولا وحدة الصف ، وأن برأسهم " موالاً " يريدون أن يغنوه ..

وقال الأستاذ العطار :

إن تصرفات الحكومة توحي بأنها تؤثر الاستبداد وإن ادعت الديمقراطية ، وتعمل لفرض " شيء خاص " على

الشعب لا لتمكينه من تحقيق ما يريد .. وأنها قد توجه من أجل ذلك الانتخابات - التي تقول : إنها ستجريها - للوصول إلى نتيجة محددة سلفاً ، وإلى هدف مرسوم ومخطط له من قبل .

وقال : إننا نحذر الحكومة من سلوك هذا الطريق ؛ لمصلحتها ، ومصلحة البلاد ، ومصلحة هذا الشعب الطيب الذي لقي على أيدي أساته الألاقي ، والذي ينشد الآن بكل مشاعره الاستقرار ، ليضمد الجراح ويستأنف الكفاح المطمئن لبناء حياته ، وتحقيق أهدافه ، والوقوف في وجه أعدائه في الداخل والخارج .. ولن يكون استقرار إلا على أساس وقاعدة ، ولن يصل إلى أهدافه إلا بالطريق الواضح المشروع .

وقال : مهما تعددت الآراء في السبيل الموصلة إلى الحياة الدستورية المنشودة ، فإننا نرى أنه ليس لهذه الحكومة ، ولا لأية حكومة انتقالية أن تلعب بقانون الانتخابات ، أو أن تتصدى لوضع الدستور أو أن تتصرف بمصير الشعب وقضاياه الكبرى .

وقال : إننا نؤثر النصح الهادىء والتفاهم السلمي ، وإن كنا لا نهاب أبداً أن نواجه أي قوة تتجاوز الحق والمنطق ومصلحة البلاد .

● **الجمعة : ١٩ المحرم ١٣٨٢هـ - ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٢م**